# أثر الإيرادات النفطية على السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٤

**عبدالحميد مصباح محمد الأكرش**

**الملخص:**

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الإيرادات النفطية على السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤. ولتحقيق ذلك إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، مع إستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط، كما إعتمد الباحث على فرضية مفادها؛ توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات النفطية والسياسة المالية في ليبيا. بحيث تضمنت الدراسة أولاً؛ تطور الصادرات في ليبيا خلال الفترة محل الدراسة. ثانياً؛ تطور بنوذ الموازنة العامة في ليبيا، ثالثاً؛ تطور الدين العام المحلي، رابعاً؛ السياسات والتدابير التي إتخذتها السلطة المالية في ليبيا لمواجهة تقلبات السياسة المالية. خامساً؛ قياس أثر الإيرادات النفطية على السياسة المالية في ليبيا، واستنتجت الدراسة، أن هناك علاقة معنوية وطردية بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة محل الدراسة.

## Abstract:

The study aims to analyze the impact of oil revenues on fiscal policy in Libya during the period 1990-2014. To achieve this, the researcher used the descriptive and analytical in his study, with the use of simple linear regression model, the researcher also relied on the premise that; there is a relationship statistically significant between oil revenues and fiscal policy in Libya. So that the study included first; the evolution of exports in Libya during the period under study. Second; the evolution of the general budget in Libya, thirdly; the development of the domestic public debt. Fourthly; policies and measures taken by the financial authority in Libya to address the fluctuations of financial politics. Fifth; measure the impact of oil revenues on fiscal policy in Libya, the study concluded, that there is a positive and significant relationship between oil revenues and public expenditure in Libya during the period under study.

## أولاً: المقدمة:

يعتبر الإقتصاد الليبي أحد الإقتصادات النامية النفطية ذات الهيكل الإقتصادي غير المتنوع، بإعتماده كلياً على قطاع النفط، في توفير الموارد المالية للخزانة العامة من خلال عائدات صادرات النفط، وبدرجة قليلة على المصادر التمويلية الأخرى كالضرائب. بالتالي فإن إستقرار السياسة المالية والعجز في الموازنة العامة يتحدد في ضوء الإيرادات العامة النفطية، التي تتوقف بدورها على مايحدث من تغيرات في أسعار النفط الخام العالمية.

## ثانياً: مشكلة الدراسة:

ترتبط سياسة الإنفاق العام في ليبيا كغيرها من الدول المنتجة للنفط إرتباطاً كبيراً بقطاع النفط، بالتالي سوف تتعرض سياستها المالية لعدم الإستقرار، خاصة وأن إستجابة السياسة المالية لإرتفاع عائدات النفط يكون بزيادة نفقاتها العامة، وفي ذلك الإطار تلعب السياسة المالية الليبية دور القناة التي من خلالها تنتقل التقلبات في أسعار النفط إلى باقي الاقتصاد، مما ينتج عنها تقلبات في عائدات النفط المخصصة للموازنة العامة، مؤديه بذلك إلى تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام، الأمر الذي يجعل من الإداره المالية في ليبيا مواجهة تحديات كبيرة، وإنعكاسات مهمة جداً على نمو آدائهم. ومن ثم يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية للوصول إلى إجابات لمشكلة الدراسة:

١- ماهي آثار تقلبات عائدات النفط على الإنفاق العام في ليبيا؟
٢- ماهي السياسات والتدابير التي وضعتها الحكومة الليبية لمواجهة الآثار السلبية لتقلبات عائدات النفط.

## ثالثاً: فرضية الدراسة:

قامت هذه الدراسة على فرضية رئيسية، مفادها:
توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الصادرات النفطية والسياسة المالية في ليبيا.

## رابعاً: هدف الدراسة:

١- معرفة مدى تأثر الإيرادات العامة، وسياسة الإنفاق العام في ظل تقلبات الإيرادات النفطية.

٢- بيان الإجراءات التي إتخدتها الحكومة الليبية للتعامل مع الآثار السلبية لتقلبات الإيرادات النفطية على الميزانية العامة.

## خامساً: منهجية الدراسة:

سوف يقوم الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في بحثه، وذلك لوصف المتغيرات المختلفة للوصول إلى أهدافه، ومعرفة أثر العوائد النفطية في السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٤)، من خلال إستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط، وما يتطلبه ذلك من إطار البحث، وتحديد نوع ومصادر جمع المعلومات من خلال الإعتماد على المصادر الثانوية لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

## سادساً: الدراسات السابقة:

سيقوم الباحث بإستعراض بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة محل البحث:

من أهم تلك الدراسات، دراسة ( Ugo Fasano and Qing Wang, 2002) بعنوان إختبار العلاقة بين الانفاق الحكومي والعائد: الأدلة من دول مجلس التعاون الخليجي[i]. أشارت النتائج التجريبية فيها، أن الانفاق الحكومي يتبع العائدات الحكومية، وقد لوحظ تقلب الانفاق العام تبعاً للتقلبات التي حدثت في الايرادات العامة من منظور أن الايرادات النفطية هي المكون الاساسي للايرادات العامة، وتتأثر بماهو متاح، وفقاً لحصيلة الصادرات، وظروف الطلب العالمي للنفط. واستنتجت من ذلك، أن دورية سياسة الإنفاق تابعة للإختلاف في عائدات النفط، أكبر مكون في الميزانية، بحيث وجدت الدراسة بأن الانفاق الحكومي والعائد الحكومي يخضعان لعلاقة توازنية وموجبة بينهما على المدى الطويل، كما أن درجة الارتباط اختلفت عبر الدول، فكانت في البحرين وعمان والكويت،

عندما يزداد العائد الحكومي بنسبة ١%، يزداد كذلك الانفاق الحكومي بنسبة١% خلال الفترة تحت التحليل. وفي الامارات العربية المتحدة والسعودية، عندما يزداد العائد الحكومي بنسبة١%، يرتفع الانفاق الحكومي بأقل من ٠.٥%، وفي قطر عندما يزداد العائد الحكومي بنسية١%، فإن الانفاق الحكومي يزداد بأكثر من ١%.

وفي دراسة (A.Elaqnshasy,2009)[ii] والتي شملت ١٥ دولة مصدرة للنفط، وقد توصل فيها إلى أن السياسة المالية تعتبر أهم آلية تنتقل بها تقلبات أسعار النفط لباقي الاقتصاد، وأن طريقة إستجابة سياسة الإنفاق العام في هذه البلدان لإنخفاض عائداتها النفطية جراء تراجع أسعار النفط تعتبر أحد أهم العوامل التي تفسر تفاوت مستويات أداء النمو الاقتصادي في هذه البلدان. فعندما تكون صدمة الدخل إيجابية بأن يلاحظ أنها تؤدي إلى إنفاق حكومي عالي، خاصة على السلع غير المتاجر بها، يخلق حوافز لنقل الموارد بعيداً من القطاع المتاجر به غير النفطي لقطاع السلع غير المتاجر به، فحركة الموارد سوف تؤدي الى عدم التوظيف، وخسائر الناتج، وفي النهاية عدم التصنيع للاقتصاد، الظاهرة المعروفة بالمرض الهولندي، وفي حالة الصدمة الإيجابية والمؤقتة، تراكم فائض الميزانية يكون مكروه سياسياً، والحكومة سوف تتعرض لضغوط لزيادة الإنفاق، خاصة على المشروعات العامة، فعلى سبيل المثال، أثناء الفترة ١٩٧٤- ١٩٧٨، الأرباح المفاجئة تجمعت لحكومات نيجيريا، اندونيسيا، فنزويلا، وكانت قد حولت ٨٥%، ٥٠%، ٤٦%، لزيادة الاستثمار العام، وفي حالة الصدمة السالبة، سوف تتسبب في تعديلات في النفقات الحكومية، وهذه التعديلات من الممكن تكون مكلفة جداً، فعلى الجانب الأول، قطع الانفاق الجاري يكون عادتاً مكروه بسبب نتائجها السلبية الاجتماعية، وعلى الجانب الاخر، قطع الإنفاق الرأسمالي سوف تعرقل المشروعات العامة، وتخفض الإنتاجية للاستثمار الأولي ويسبب تكاليف إجتماعية عالية.

وفي هذه الدراسة سوف يقوم الباحث بالتركيز على أثر العائدات النفطية المخصصة للموازنة العامة على سياسة الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤، في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية.

## أولاً: خصائص الإقتصاد الليبي:

تتلخص خصائص الإقتصاد الليبي فيمايلي:

١- إقتصاد صغير يعتمد على إنتاج وتصدير سلعة النفط الخام كمصدر وحيد للدخل للحصول على العملة الأجنبية.
٢- الكميات التي يتم تصديرها من النفط الخام غير مستقره، حيث أنها تتحدد في منظمة الأوبك، والوضع الإقتصادي في الدول المستهلكة للنفط.
٣- عوائد الصادرات النفطية غير مستقره، وتتحدد في ضوء سعر البرميل من النفط الخام والكميات المصدره منه.
٤- تعتبر العائدات النفطية الممول الأكبر للموازنة العامة.
٥- لايمكن فرض ضرائب جديدة على الأفراد أو على قطاع الأعمال الليبي، وذلك بسبب إرتفاع الجهد الضريبي في ليبيا من جهة، وصغر حجم الوعاء الضريبي من جهة أخرى[iii].

## ثانياً: تطور الصادرات الليبية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٤):

الجدول التالي رقم (١)، يبين مساهمة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٤:

**جدول رقم (١) تطور الصادرات الليبية خلال الفترة ( ١٩٩٠-٢٠١٤)**

**(مليون دينار)**

| السنة | اجمالي الصادرات | الصادرات النفطية | الصادرات النفطية % | الصادرات غير النفطية | الصادرات غير النفطية% |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٣٧٤٥ | ٣٥٣٤.٧ | %٩٤.٤ | ٢١٠.٣ | %٥.٦ |
| ١٩٩١ | ٣١٥٣.٨ | ٣٠٠٩.١ | %٩٥.٤ | ١٤٤.٧ | %٤.٦ |

| ١٩٩٢ | ٣٠٤١.٧٤ | ٢٨١٠.٩٤ | %٩٢.٤ | ٢٣٠.٨ | %٧.٦ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٣ | ٢٤٧٧.٧٧ | ٢٢٧٦.٨٧ | %٩١.٩ | ٢٠٠.٩ | %٨.١ |
| ١٩٩٤ | ٣١١٧.٢٢ | ٢٩٠٠.٤٢ | %٩٣ | ٢١٦.٨ | %٧ |
| ١٩٩٥ | ٣٢٢٢.١ | ٢٩٦٦ | %٩٢.١ | ٢٥٦.١ | %٧.٩ |
| ١٩٩٦ | ٣٥٧٨.٨ | ٣٤٣٣.٣ | %٩٥.٩ | ١٤٥.٥ | %٤.١ |
| ١٩٩٧ | ٣٤٥٥.٦ | ٣٢٧٥.٢ | %٩٤.٨ | ١٨٠.٤ | %٥.٢ |
| ١٩٩٨ | ٢٣٧٤.١ | ٢١٩٨.٧ | %٩٢.٦ | ١٧٥.٤ | %٧.٤ |
| ١٩٩٩ | ٣٦٨٢.٢ | ٣٤٨٨.٩ | %٩٤.٨ | ١٩٣.٣ | %٥.٢ |
| ٢٠٠٠ | ٥٢٢١.٥ | ٤٩٩٢.٢ | %٩٥.٦ | ٢٢٩.٣ | %٤.٤ |
| ٢٠٠١ | ٥٣٩٣.٨ | ٥١٤٢.١ | %٩٥.٣ | ٢٥١.٧ | %٤.٧ |
| ٢٠٠٢ | ١٠١٧٧ | ٩٨٢٤ | %٩٦.٥ | ٣٥٣ | %٣.٥ |
| ٢٠٠٣ | ١٤٨٠٩.٦ | ١٤٠٤٧.٤ | %٩٤.٩ | ٧٦٢.٢ | %٥.١ |
| ٢٠٠٤ | ٢٠٨٤٨.٢ | ٢٠٠٨٥.٥ | %٩٦.٣ | ٧٦٢.٧ | %٣.٧ |
| ٢٠٠٥ | ٣١١٤٨ | ٣٠٣١٢.٢ | %٩٧.٣ | ٨٣٥.٨ | %٢.٧ |
| ٢٠٠٦ | ٣٦٣٣٦.٣ | ٣٤٨٩١.٢ | %٩٦ | ١٤٤٥.١ | %٤ |
| ٢٠٠٧ | ٤٠٩٧٢.١ | ٣٩٥٨٩.١ | %٩٦.٦ | ١٣٨٣ | %٣.٤ |
| ٢٠٠٨ | ٥٤٧٣٢ | ٥٢٩٤٧ | %٩٦.٧ | ١٧٨٥ | %٤.٦ |
| ٢٠٠٩ | ٣٤٠٧٠ | ٣٣٣٥٣ | %٩٧.٩ | ٧١٧ | %٢.١ |
| ٢٠١٠ | ٥٦٠٦٦.٢ | ٥٥٠١٢.١ | %٩٦.٨ | ١٠٥٤.١ | %٣.١ |
| ٢٠١١ | ١٦٢٩٥.١ | ١٥٨٣٠.١ | %٩٧.٤ | ٤٦٥ | %٢.٦ |
| ٢٠١٢ | ٦٨٤٧٠.٢ | ٦٦٩٣٢.٢ | %٩٧.٨ | ١٥٣٨ | %٢.٢ |
| ٢٠١٣ | ٥٢٥٥٦.٧ | ٥١٧٧٥.٧ | %٩٨.٥ | ٧٨١ | %١.٥ |
| ٢٠١٤ | ٢٠٢٦٠ | ١٩٩١٣ | %٩٨.٣ | ٣٤٧ | %١.٧ |

**المصدر**: مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة، التقرير العربي الموحد ٢٠١٣، ٢٠١٤.

يلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (١) أن الصادرات النفطية تمثل النسبة العظمى من إجمالي الصادرات الليبية، في حين تشكل الصادرات غير النفطية النسبة الباقية، حيث بلغت نسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى إجمالي

الصادرات الليبية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٢) كمتوسط حوالي ٩٥.٣%، كما بلغت أيضاً كمتوسط خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٤) نحو ٩٥.٦%، **وبالتالي**، عند تصدير النفط الخام تحصل الدولة الليبية على العوائد النفطية، التي يخصص جزء منها للموازنة العامة لتغطية الإنفاق العام الجاري، التنموي والإضافي، كما يذهب الجزء الأخر إلى حساب المجنب النفطي.

## ثالثاً: تطور الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٤):

تعتمد الميزانية العامة في ليبيا بشكل كبير على حصيلة العوائد النفطية في تمويلها، وبدرجة بسيطة على المصادر التمويلية الأخرى ( (إيرادات مصلحة الضرائب، إيرادات مصلحة الجمارك، إيرادات التأمين والمصارف، المحلات والقطاعات الأخرى) لتغطية الإنفاق العام بشقيه، الإنفاق الإستثماري الذي يساهم في توسع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، بشكل يهدف إلى حفز النمو الاقتصادي، فضلاً عن الإنفاق الجاري الذي يعبر عن إستهلاك الدولة ومؤسساتها وقيامها بدورها الأمني والدفاعي والخدمي[iv]. والجدول التالى رقم (٢) يبين تطور الموازنة العامة في ليبيا بالأسعار الجارية للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٤):

**الجدول رقم (٢) تطور الموازنة العامة في ليبيا بالأسعار الجارية للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٤) (مليون دينار)**

| البيان | الايرادات النفطية | الايرادات غير النفطية | الايرادات العامة | الانفاق التسييري | الانفاق التنموي | النفقات الاضافية | الانفاق العام | الفائض/ العجز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ١٣٨٦ | ١٠٠٨ | ٢٣٩٤ | ١٣٥٠ | ٦٥٩ | ٧٠٠ | ٢٧٠٩ | ٣١٥- |
| ١٩٩١ | ١٩٩٣ | ٧٤٣ | ٢٧٣٦ | ١١٩٢ | ٤٨٧ | ٧٠٠ | ٢٣٧٩ | ٣٥٧ |
| ١٩٩٢ | ٢٢٣٠ | ١١٨٥ | ٣٤١٥ | ١٥٠٨ | ٦٤٠ | ٦٠٠ | ٢٧٤٨ | ٦٦٧ |
| ١٩٩٣ | ١٢٦٧ | ١٢٨٦ | ٢٥٥٣ | ١٥٣٤ | ٥٧٤ | ٤٠٣ | ٢٥١١ | ٤٢ |
| ١٩٩٤ | ١٤١٠ | ١٢٥٥ | ٢٦٦٥ | ١٧٦٩ | ٥٠٧ | ٥٢٨ | ٢٨٠٥ | ١٤٠- |
| ١٩٩٥ | ٢٢٨٤ | ١٤٠٠ | ٣٦٨٤ | ٢٠٢٦ | ٣١٩ | ٥٨٣ | ٢٩٢٨ | ٧٥٧ |
| ١٩٩٦ | ٣٨٨٨ | ١٦٩٦ | ٥٥٨٤ | ٢٤٣٤ | ٦٦٨ | ٦١٧ | ٣٧١٨ | ١٨٦٦ |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٧ | ٣٣٥١ | ١٦٨٦ | ٥٠٣٧ | ٣٧٧٤ | ٨٦٠ | ٧٣٧ | ٥٣٧١ | ٣٣٤- |
| ١٩٩٨ | ٢٥٥١ | ١٨١٥ | ٤٣٦٦ | ٣٢٧٣ | ٥٨٩ | ٧٩٢ | ٤٦٥٤ | ٢٨٨- |
| ١٩٩٩ | ٣٤٤٤ | ١٤١٣ | ٤٨٥٧ | ٢٩٦٧ | ١٠٠١ | ٥٣٥ | ٤٥٠٣ | ٣٥٤ |
| ٢٠٠٠ | ٢٢٠٣ | ٢٤٥٩ | ٤٦٦٢ | ٣١٥٣ | ١٥٤١ | ٥٥٦ | ٥٢٥٠ | ٥٨٨- |
| ٢٠٠١ | ٣٦٠٣ | ٢٣٩٦ | ٥٩٩٩ | ٤٣٣٢ | ١٥٣٩ | ٧٩٧ | ٦٦٦٨ | ٦٦٩- |
| ٢٠٠٢ | ٦٥٥١ | ٢٠٢٣ | ٨٥٧٤ | ٤٢١٠ | ٣٧٠٢ | ٥٧٥ | ٨٤٨٧ | ٨٧ |
| ٢٠٠٣ | ٣٩٢٩ | ٢٩٨٥ | ٦٩١٧ | ٣٥٧٨ | ٢٥٣٠ | ٧٥٨ | ٦٨٦٦ | ٤٧ |
| ٢٠٠٤ | ٥٨٨١ | ٣١٣١ | ٩٠١٢ | ٦٠٦٧ | ٣٥٨١ | ١٨٦٩ | ١١٥١٧ | ٢٥٠٥- |
| ٢٠٠٥ | ١٤٠١٣ | ٢٧٢٨ | ١٦٧٤١ | ٧٢٠٣ | ١٠٢٧٢ | ٢٠٤٩ | ١٩٥٢٤ | ٢٧٨٣- |
| ٢٠٠٦ | ١٤٧٨٧ | ٣٥٢٢ | ١٨٣٠٩ | ٨٠٠٤ | ١١٠٣٩ | ١٨٧٤ | ٢٠٩١٧ | ٢٦٠٨- |
| ٢٠٠٧ | ٢٥٤٢١ | ٤٧٢٨ | ٣٠١٤٩ | ١١٨٩٠ | ١٨٩٩٣ | ٢٠٨٥ | ٣٢٩٦٨ | ٢٨١٩- |
| ٢٠٠٨ | ٣٥٧٩٢ | ٨٣٢٤ | ٤٤١١٦ | ١٥٢١٢ | ٢٨٩٠٣ | ٥٩٨٤ | ٥٠٠٩٩ | ٥٩٨٣- |
| ٢٠٠٩ | ٢٩٢٤٠ | ٦٤٣٨ | ٣٥٦٧٨ | ١٦٦٩٣ | ١٨٩٨٤ | ٤٣٩٤ | ٤٠٠٧١ | ٤٣٩٣- |
| ٢٠١٠ | ٤٨٧٠٩ | ٥٧٩٠ | ٥٤٤٩٩ | ٢٥٦١٨ | ٢٣٧٢٩ | ١٣٨٥٨ | ٦٣٢٠٥ | ٨٧٠٦- |
| ٢٠١١ | ١٥٨٣٠ | ٩٨٣ | ١٦٨١٣ | ١٧٥٨٠ | ٠.٠ | ٥٧٨٧ | ٢٣٣٦٦ | ٦٥٥٣- |
| ٢٠١٢ | ٦٦٩٣٢ | ٣١٩٩ | ٧٠١٣١ | ٣٦٧٣٣ | ٥٥٠٠ | ١١٧٠٩ | ٥٣٩٤٢ | ١٦١٩٠ |
| ٢٠١٣ | ٥١٧٧٦ | ٢٩٨٨ | ٥٤٧٦٤ | ٤٢٥٩٩ | ١٣٢٧٧ | ٩٤٠٩ | ٦٥٢٨٤ | -١٠٥٢٠ |
| ٢٠١٤ | ١٩٩٧٧ | ١٥٦٧ | ٢١٥٤٣ | ٢٦٨٩٢ | ٤٤٨٣ | ١٢٤٤٠ | ٤٣٨١٤ | -٢٢٢٧١ |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي - أعداد مختلفة.

**جدول رقم (٣) المساهمة في الموازنة العامة بالأسعار الجارية في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٤ (نسبة مئوية)**

| السنة | الإيرادات النفطية | الإيرادات غير النفطية | الإنفاق التسييري | الإنفاق التنموي | النفقات الاضافية |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٥٧.٩ | ٤٢.١ | ٤٩.٦٧ | ٢٤.٢٤ | ٢٦ |
| ١٩٩١ | ٧٢.٨ | ٢٧.٢ | ٥٢.٥٥ | ٢١.٤٧ | ٢٥.٩٨ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٢ | ٦٥.٣ | ٣٤.٧ | ٥٥.٢٩ | ٢٣.٤٧ | ٢١.٢٤ |
| ١٩٩٣ | ٤٩.٦ | ٥٠.٤ | ٦١.٢٥ | ٢٢.٨٢ | ١٥.٩٣ |
| ١٩٩٤ | ٥٢.٩ | ٤٧.١ | ٦٥.٠٢ | ١٨.٦٤ | ١٦.٣٤ |
| ١٩٩٥ | ٦٢ | ٣٨ | ٧٣.٥١ | ١١.٥٦ | ١٤.٩٣ |
| ١٩٩٦ | ٦٩.٦ | ٣٠.٤ | ٦٤.٤٧ | ١٧.٦٨ | ١٧.٨٥ |
| ١٩٩٧ | ٦٦.٥ | ٣٣.٥ | ٧٢.٤٨ | ١٦.٥٢ | ١١ |
| ١٩٩٨ | ٥٨.٤ | ٤١.٦ | ٧٠.٣٣ | ١٢.٦٥ | ١٧.٠٢ |
| ١٩٩٩ | ٧٠.٩ | ٢٩.١ | ٦٥.٨٩ | ٢٢.٢٣ | ١١.٨٨ |
| ٢٠٠٠ | ٤٧.٣ | ٥٢.٧ | ٦٠.٠٦ | ٢٩.٣٥ | ١٠.٥٩ |
| ٢٠٠١ | ٦٠.١ | ٣٩.٩ | ٦٨.٠٤ | ٢٤.١٧ | ٧.٧٩ |
| ٢٠٠٢ | ٧٦.٤ | ٢٣.٦ | ٤٩.٦١ | ٤٣.٦٢ | ٦.٧٨ |
| ٢٠٠٣ | ٤٨.٩ | ٥١.١ | ٥٢.١١ | ٣٦.٨٥ | ١١.٠٤ |
| ٢٠٠٤ | ٦٥.٣ | ٣٤.٧ | ٤٥.١٤ | ٢٦.٦٥ | ٢٨.٢١ |
| ٢٠٠٥ | ٨٣.٧ | ١٦.٣ | ٣٥.٥٥ | ٥٠.٦٩ | ١٣.٧٦ |
| ٢٠٠٦ | ٨٠.٨ | ١٩.٢ | ٣٩.٣٧ | ٥٤.٣١ | ٦.٣٢ |
| ٢٠٠٧ | ٨٤.٣ | ١٥.٧ | ٣٦.٠٧ | ٥٧.٦١ | ٦.٣٢ |
| ٢٠٠٨ | ٨١.١ | ١٨.٩ | ٣٠.٣٦ | ٥٧.٦٩ | ١١.٩٤ |
| ٢٠٠٩ | ٨٢ | ١٨ | ٤١.٦٦ | ٤٧.٣٧ | ١٠.٩٦ |
| ٢٠١٠ | ٨٩.٤ | ١٠.٦ | ٤٠.٥٣ | ٣٧.٥٤ | ٢١.٩٢ |
| ٢٠١١ | ٩٤.٢ | ٥.٨ | ٧٥.٢٣ | ٠.٠٠ | ٢٤.٧٦ |
| ٢٠١٢ | ٩٥.٤ | ٤.٦ | ٦٨.١ | ١٠.٢ | ٢١.٧ |
| ٢٠١٣ | ٩٤.٥ | ٥.٥ | ٦٥.٣ | ٢٠.٣ | ١٤.٤ |
| ٢٠١٤ | ٩٢.٧ | ٧.٣ | ٦١.٦ | ١٠ | ٢٨.٤ |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي - أعداد مختلفة.

**١- الإيرادات العامة:**

يلاحظ من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدولين السابقين (٢) و (٣) أن الفترة (١٩٩٠- ١٩٩٨)، قد شهدت تقلباً ملحوظاً في الإيرادات العامة، نتيجة

التغيرات الحاصلة في أسعار النفط العالمية خلال نفس الفترة، فالمساهمة للعائدات النفطية لمجموع العائدات العامة خلال تلك الفترة بلغت ما نسبته ٦١.٦٧%، حيث بلغ معدل النمو السنوي للإيرادات العامة ما نسبته ٧.٨%، فيما بلغ معدل نمو العائدات النفطية خلال نفس الفترة نحو ٧.٩%. من ناحية أخرى، نجد أن العائدات غير النفطية كانت في حالة تذبذب أيضاً خلال نفس الفترة، وشكلت ما نسبته ٣٨.٣% من إجمالي الايرادات العامة خلال هذه الفترة، وبالرغم من تطورها من سنة إلى أخرى، إلا أنها لاتزال ضعيفة التأثير في إجمالي الايرادات العامة.

أما في الفترة ١٩٩٩- ٢٠١٢، شهدت الإيرادات العامة بشكل عام إرتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغ معدل نموها السنوي نحو ٢٢.٨%، ويعود ذلك لإرتفاع مساهمة عائدات النفط في الايرادات العامة خلال تلك الفترة إلى نحو ٨٢.١% مقارنة بالفترة السابقة، بالرغم من تخلل تلك الفترة بعض الإنخفاضات الملحوظة في أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٣، ٢٠٠٩ و ٢٠١١، بنسب -٤، -١٩.٤%، – ١٩.١% و -٦٩.١%، نتيجة لتراجع العوائد النفطية في تلك السنوات، بنسب -٤%، -١٨.٣% و -٦٧.٥%، على التوالي. أما خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، فقد شهدت الإيرادات العامة إنخفاضاً بلغ مانسبته – ٢١.٩% عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢ و-٦٠.٧% عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى إنخفاض عائدات النفط المخصصة للموازنة العامة في تلك السنوات بنسب -٢٢.٦%، -٦١.٤% على التوالي. ومن ناحية أخرى، انخفضت العائدات غير النفطية بشكل تدريجي وملحوظ خلال نفس الفترة، ووصلت إلى أدنى نسبة مساهمة لها في إجمالي الايرادات العامة عام ٢٠١١ بنحو ٥.٩%.

**٢- النفقات العامة:**

تميزت الفترة الزمنية (١٩٩٠- ١٩٩٨)، بإنخفاض أسعار النفط ومن ثم إنخفاض الإيرادات النفطية، مما جعل الحكومة تعيد النظر في كثير من السياسات التنموية، وفي آداء القطاعات المختلفة ومشروعاتها العامة، والبدء في تقييم

أوضاعها، وبالتالي، لجئت الحكومة إلى تخفيض النفقات العامة وذلك للسيطرة على العجز المتنامي في الميزانية[٧]. وبالنتيجة، أن السياسات التقشفية في الإنفاق العام قد أدت إلى التأثير في النفقات التنموية بدرجة أكثر من النفقات التسييرية، وقد تم إستهداف تصفية كل الإلتزامات القائمة على المشروعات المنجزة، وإستكمال المشروعات الجارية، حيث بلغ معدل النمو السنوي للإنفاق التنموي - ١.٤%، ووصل لأدنى مستوياته عام ١٩٩٥ بإنفاق قدره ٣١٨.٦ مليون دينار، كما بلغت نسبة مساهمة الانفاق التنموي إلى إجمالي الانفاق العام أدنى مستوى لها بنحو ١١.٦% في ذلك العام، كما سجلت أعلى نسبة مساهمة له خلال تلك الفترة في عام ١٩٩٠ بنحو ٢٤.٢%. في حين شهد الإنفاق التسييري ثباتاً نسبياً فحقق معدل نمو في نهاية الفترة عن بدايتها ١١.٧%، وتراوحت نسبة مساهمة الإنفاق التسييري إلى إجمالي الإنفاق العام بين ٤٩.٧% عام ١٩٩٠ في أدنى مستوى له، و ٧٣.٥% عام ١٩٩٥ في أعلى حد له خلال تلك الفترة، ومن خلال تطور كلاً من الإنفاق العام والتنموي والتسييري، يلاحظ أن الانفاق التنموي قد تأثر سلباً بشكل واضح من إنخفاض أسعار النفط، أما الانفاق التسييري فلقد ساهمت الحكومة بشكل كبير من منعه من الإنخفاض، أما الإنفاق العام بشكل عام فقد حقق معدل نمو سنوي قدره ٧%، وقد تراوح معدل التغير فيه بين - ١٣.٣%، و ٤٤.٥% خلال نفس الفترة.

أما خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠١٤، كان الإنفاق العام قد حقق معدل نمو سنوي قدره ١٦.٥%، بحيث إرتفع كل من الإنفاق التسييري والتنموي والاضافي، محققين معدلات نمو سنوية قدرها ١٥.٩%، ١٠.٦%، ٤٤.١% على التوالي، وكان ذلك بسبب زيادة حصة الخزانة العامة من العائدات النفطية في تلك الفترة. هذا وقد تميزت الفترة الزمنية ٢٠٠٤- ٢٠٠٨ بإرتفاع النفقات العامة بشكل مستمر، نظراً لما شهده الاقتصاد الليبي من توسع إستثماري منذ عام ٢٠٠٥، ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق العام على مشاريع البنية الأساسية والخدمية والإنتاجية وإقراض المشروعات المختلفة، ممايؤكد إستمرار الدولة نحو الرفع من

نسبة مساهمة القطاعات غير الريعية في الناتج المحلي الإجمالي. أما خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤، فقد شهدت النفقات العامة تقلبات ملحوظة بين الإرتفاع والإنخفاض، تبعاً للتغيرات التي حدثت في الإيرادات العامة بفعل تأثير تقلبات العائدات النفطية، حيث بلغ معدل نموها السنوي خلال عام ٢٠٠٩ نحو -٢٠% مقارنة بعام ٢٠٠٨، وانخفضت النفقات الإستثمارية في ذلك العام بنحو -٣٤.٣% مقارنة بعام ٢٠٠٨. أما في عام ٢٠١٠ فقد إرتفع الإنفاق العام بمعدل نمو سنوي قدره ٥٧.٧% عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩، ويعود ذلك لزيادة الإيرادات النفطية في ذلك العام، كما ويلاحظ أن الانفاق العام خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٤ قد اقتصر على الانفاق التسييري والنفقات الإضافية مع توقف للإنفاق التنموي نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا خلال تلك الفترة، وبالرغم من وجود نفقات تنموية مخصصة، إلا أن عمليات تنفيذ ذلك لم تكن متوفرة، نظراً لتوقف عملية التنمية في البلاد خلال هذه السنوات، وذلك للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها ليبيا.

خلاصة القول، يلاحظ من خلال تحليل التطور الزمني لأقسام الإنفاق العام أن ميزانية الإنفاق العام ترتبط بتطورات أسعار النفط العالمية، وعائدات النفط المحصلة، مما يجعلها عرضة لتقلباته، الأمر الذي حال دون ثبات سياسة الانفاق العام، مما أثر بشكل سلبي على الإنفاق العام بشكل عام والإنفاق التنموي بشكل خاص الذي يعد ضرورياً لتحقيق عائداً إقتصادياً جيداً للموازنة العامة، الذي من شأنه أن يحقق الإستقرار المالي للدولة الليبية.

**صافي الموازنة العامة:**

من خلال الجدول السابق رقم (٢) يلاحظ أن الموازنة العامة قد حققت عجزاً في أعوام ١٩٩٠، ١٩٩٤، ١٩٩٧، ١٩٩٨، بسبب زيادة الإنفاق العام خاصة الإنفاق التسييري، في ظل إنخفاض أسعار النفط العالمية في تلك الأعوام. كما حققت عجزاً ملحوظاً خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠١٤، بإستثناء أعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و ٢٠١٢، بسبب زيادة الإنفاق التسييري والتنموي.

## رابعاً: الدين العام المحلي:

نظراً للظروف التمويلية التي مرت بها الخزانة العامة نتيجة لإنكماش الإيرادات النفطية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، لجأت الخزانة العامة للإقتراض من الجهاز المصرفي وهو مايعرف بالدين العام المحلي، وذلك لمواجهة إلتزاماتها الداخلية سواء فيما يتعلق بالإنفاق الجاري والإستثماري، وبالتالي يتم سداد الإلتزامات القائمة على الخزانة العامة من خارج الإيرادات النفطية المخصصة للموازنة العامة.

**جدول رقم (٤) العلاقة بين الدين العام المحلي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٠:**

| السنة | الدين العام المحلي | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي % | معدل نمو الدين العام المحلي % |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٥٥٤٥ | ٨٢٤٩ | ٦٧.٢ | - |
| ١٩٩٥ | ٧٧٤٦ | ١٠٦٧٢ | ٧٢.٦ | ٦.٩ |
| ٢٠٠٠ | ٧٦٤٤ | ١٧٧٧٧ | ٤٣ | ٠.٣- |
| ٢٠٠٥ | ٧٦٤٤ | ٥٥٦٦٩ | ١٣.٧ | ٠ |
| ٢٠١٠ | ٢٦٦٨ | ٨٩٢٢٢ | ٣ | ١٩- |
| ٢٠١٢ | ٣٤٣٧ | ١١٠٠٦١.٩ | ٣.١ | ٥.٢ |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي - أعداد مختلفة.

لقد تنامى حجم الدين العام وذلك لتغطية العجز في الإيرادات لمواجهة الإنفاق المتزايد، ولقد بلغ الدين العام في عام ١٩٩٠ نحو ٥٥٤٥ مليون دينار، وارتفع إلى نحو ٧٧٤٦ مليون دينار عام ١٩٩٥، واستقر بعد ذلك حتى عام ٢٠٠٥ عند ٧٦٤٤ مليون دينار، وفي عام ٢٠١٠ إرتفع إلى نحو ٢٦٦٨ مليون دينار.

وفي حالة كبرت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن ذلك يبدو أمر مقلقاً إذا ماوجه هذا الدين لتمويل نفقات جارية، ويتبين من خلال الجدول السابق

رقم (٤) أن نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٢ وذلك راجعاً إلى زيادة أسعار النفط العالمية منذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين.

إن خطورة إزدياد الدين العام المحلي تكمن في إستخدامه لتمويل إنفاق جاري وتمويل عجز الميزانية، مما يعني أنه إنفاق لايقابله إنتاج مادي أوخدمي، وبالتالي فإن أي زيادة في هذا الدين سوف يؤدي إما إلى اللجوء إلى زيادة الإستيراد ومايجره ذلك من عجز في ميزان المدفوعات وتآكل للإحتياطيات الخارجية، أو إرتفاع المستوى العام للأسعار وما يجره هذا من تدهور لقيمة العملة المحلية، بالإضافة إلى ماقد يجره من سوء في تخصيص وتوزيع الموارد، وهو ما واجهته ليبيا فعلاً خاصة خلال العقد الخير من القرن العشرين.

## خامساً: السياسات والتدابير التي إتخدتها السلطات المالية في ليبيا لمواجهة تقلبات السياسة المالية:

تتصف الإيرادات النفطية بالتذبذب وأن مصدرها خارجي، وتلك الخصائص من شأنها أن تؤثر على مسار الإنفاق العام. وعلى ذلك، حاولت الإدارة المالية في ليبيا تحييد آثار التذبذب واللايقين في الأجل القصير على ذلك الإنفاق، لتحقيق الإستقرار الإقتصادي. فقامت إثر إنخفاض أسعار النفط العالمية في بداية الثمانينات من القرن العشرين، بإنشاء حساب الإحتياطي العام (في مصرف ليبيا المركزي)، يودع فيه سنوياً ١٥ بالمئة من العوائد النفطية قبل تخصيص حصة الميزانية العامة من هذه العوائد، وفي عام ١٩٩٥ أنشأ حساب " المجنب النفطي " ونقلت إليه أموال حساب الاحتياطي العام، وفي عام ٢٠٠٦ أصبح حساب المجنب النفطي تحت إدارة المؤسسة الليبية للإستثمار، وكان لتحقيق الأهداف التالي[٤]:

١. تخفيف أثر تقلبات أسعار النفط متوسطة الأجل على النفقات الحكومية.
٢. حماية الميزانية من الضغوط السياسية الدافعة الى الانفاق عندما تزداد الايرادات النفطية.

٣. الحد من إستخدام الإيرادات المالية لصادرات النفط في مشروعات إقتصادية تستنزف المورد النفطي ولا تعوضه، أو إيقاف الإنفاق العام في شقه الإستثماري إذا لم يعوض نفاذ المورد النفطي، على أن يكون التعويض قائماً على أسس إقتصادية سليمة(٥).

غير أن وضعية الصندوق افتقرت إلى الوضوح، حيث لم يصدر أي تشريع ينص على الغرض منه أو أهدافه التشغيلية أو الجهة التي تتولى مراقبته أو علاقته بالميزانية، وفي الواقع العملي، لايدخل صندوق الاحتياطي النفطي ضمن الميزانية، وتتم عملياته وفق قاعدة لمراكمة الموارد، فالمعلومات المتوافرة تشير بالفعل إلى أن عدم تضمن هذا الصندوق في الميزانية وعدم وجود سلطه مكلفة بالإشراف عليه قد تسبب في زيادة اللاشفافية في عمليات الحكومة. بالاضافة إلى ماسبق، إنضباط المالية العامة الحكومية بدأ يتراجع اعتباراً من ١٩٩٧- ١٩٩٨، مما أدى الى زيادة اللجوء الى صندوق الاحتياطي النفطي لتمويل الانفاق خارج الميزانية، حيث بلغ ٦% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة الزمنية ١٩٩٩- ٢٠٠٢، ولكنه ازداد الى نحو ١٠% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة الزمنية ٢٠٠٣- ٢٠٠٥، أدت هذه التطورات إلى إضعاف هدفي تحقيق الإستقرار والإدخار طويل الأجل اللذين أنشيء من أجلهما الصندوق، كذلك أثارت هذه التطورات قضايا تتعلق بالشفافية، حيث تم إنفاق مبالغ كبيرة من موارد صندوق الإحتياطي النفطي على عمليات خارج الميزانية لاتتوفر معلومات عن معظمها(٦).

**جدول رقم (٥) تطور المجنب من عوائد الصادرات النفطية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)**

**(مليون دينار)**

| السنة | صندوق المجنب النفطي (مليون دينار) | نسبة عوائد النفط الموجهه للميزانية % |
|---|---|---|
| ١٩٩٦ | ٣٦٠ | - |
| ١٩٩٧ | ٣٥٦ | ٩٠ |

| | | |
|---|---|---|
| ١٩٩٨ | ٣٦٠ | - |
| ١٩٩٩ | ٣٦٠ | - |
| ٢٠٠١ | ٢٨٦٢ | ٥٣ |
| ٢٠٠٤ | ١٣٢٢٤ | ٣١ |
| ٢٠٠٥ | ٢٠٤٤٢ | ٤١ |
| ٢٠٠٦ | ٣٠٨١٤ | ٣٢ |
| ٢٠٠٧ | ٢٣٢١٧ | ٥٢ |
| ٢٠٠٨ | ٢٨٦٢٥ | ٥٦ |
| ٢٠٠٩ | ٦١٠٧ | ٨٣ |
| ٢٠١٠ | ٧٠٠٤ | ٨٧ |

المصدر: علي مزرا، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٧، المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة.

## سادساً: الدراسة القياسية:

قياس أثر الإيرادات النفطية المخصصة للموازنة العامة على السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٤، و ذلك بغرض التعرف على أثر المتغيرات التفسيرية فى مجموعها على المتغيرات التابعة، وذلك بعد أن تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال السلسلة الزمنية.

ويعد توصيف النموذج المستخدم من أهم خطوات البحث القياسى التطبيقى، وبالتالى كان من الأهمية التيقن فى إختيار أنسب الأشكال الرياضية تعبيرا عن النموذج، و يتم ذلك إعتمادا على المعلومات المتوفرة فى إطار النظرية الاقتصادية، واللجوء إلى المنهج التجريبى فى إختيار الشكل الرياضى للنموذج، بحيث يتم تجريب كافة الأشكال الرياضية الممكنة والمفاضلة بينهم للوصول إلى أفضل صيغة تعبر عن الظاهرة محل الدراسة .

**متغيرات النموذج:**

يتم تحديد متغيرات النموذج بناء على تجربة ليبيا فى قطاع النفط، والتعرف على أثر إيرادات النفط على السياسة المالية فى ليبيا ، وسوف يتم إدخال المتغيرات القابلة للقياس فقط فى النموذج.

المتغيرات التابعة ( Dependent Variables ) هى:

١- الإنفاق العام ٢- الإنفاق الجاري ٣- الإنفاق التنموي

- المتغير المستقل (Independent Variable): فى هذا النموذج هو الإيرادات النفطية.

**تحديد الشكل الرياضى للنموذج**:

لقد تم الاعتماد على المنهج التجريبى فى تحديد الشكل الرياضى لكل نموذج حتى يمكن الوصول إلى أفضلها فى التعبير عن العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل فى كل نموذج . و الصور التى سوف يتم تجربتها هى:

١- النموذج الخطى ، ٢- النموذج اللوغاريتمى المزدوج ، ٣- النموذج النصف لوغاريتمى، ٤- النموذج الأسى .

**١- دراسة وتحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام فى ليبيا فى الفترة من (١٩٩٠ – ٢٠١٤):**

من الجدول رقم (٤) نجد أن الإنفاق العام على الرغم من عدم استقراره، إلا أنه فى الغالب كان في ارتفاع مستمر طوال الفترة محل الدراسة، وفى المقابل نجد أيضا أن الإيرادات النفطية فى تصاعد مستمر خلال نفس الفترة، مما يؤكد على العلاقة الإرتباطية الطردية بن الإيرادات النفطية والإنفاق العام في ليبيا.

**جدول (٤): تطور الإيرادات النفطية والإنفاق العام فى ليبيا فى الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٤) الأرقام بالمليون دينار.**

| العام | الإيرادات النفطية (x) | لوغاريتم الإيرادات النفطية | الإنفاق العام (y) | لوغاريتم الإنفاق العام |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ١٣٨٦ | ٩.١٤ | ٢٧٠٩ | ٩.٤٣ |
| ١٩٩١ | ١٩٩٣ | ٩.٣٠ | ٢٣٧٩ | ٩.٣٨ |
| ١٩٩٢ | ٢٢٣٠ | ٩.٣٥ | ٢٧٤٨ | ٩.٤٤ |
| ١٩٩٣ | ١٢٦٧ | ٩.١٠ | ٢٥١١ | ٩.٤٠ |
| ١٩٩٤ | ١٤١٠ | ٩.١٥ | ٢٨٠٤.٧ | ٩.٤٥ |
| ١٩٩٥ | ٢٢٨٤ | ٩.٣٦ | ٢٩٢٧.١ | ٩.٤٧ |
| ١٩٩٦ | ٣٨٨٨ | ٩.٥٩ | ٣٧١٨.١ | ٩.٥٧ |
| ١٩٩٧ | ٣٣٥١ | ٩.٥٣ | ٥٣٧١.١ | ٩.٧٣ |
| ١٩٩٨ | ٢٥٥١ | ٩.٤١ | ٤٦٥٣.٩ | ٩.٦٧ |
| ١٩٩٩ | ٣٤٤٤.٤ | ٩.٥٤ | ٤٥٠٣ | ٩.٦٥ |
| ٢٠٠٠ | ٢٢٠٣ | ٩.٣٤ | ٥٢٥٠.٢ | ٩.٧٢ |
| ٢٠٠١ | ٣٦٠٣ | ٩.٥٧ | ٦٦٦٨ | ٩.٨٢ |
| ٢٠٠٢ | ٦٥٥١ | ٩.٨٢ | ٨٤٨٧ | ٩.٩٣ |
| ٢٠٠٣ | ٣٩٢٩ | ٩.٥٩ | ٦٨٦٦.٢ | ٩.٨٤ |
| ٢٠٠٤ | ٥٨٨١ | ٩.٧٧ | ١١٥١٧ | ١٠.٠٦ |
| ٢٠٠٥ | ١٤٠١٣ | ١٠.١٥ | ١٩٥٢٤ | ١٠.٢٩ |
| ٢٠٠٦ | ١٤٧٨٧ | ١٠.١٧ | ٢٠٩١٧ | ١٠.٣٢ |
| ٢٠٠٧ | ٢٥٤٢١ | ١٠.٤١ | ٣٢٩٦٨ | ١٠.٥٢ |
| ٢٠٠٨ | ٣٥٧٩٢ | ١٠.٥٥ | ٥٠٠٩٩ | ١٠.٧٠ |
| ٢٠٠٩ | ٢٩٢٤٠ | ١٠.٤٧ | ٤٠٠٧١ | ١٠.٦٠ |
| ٢٠١٠ | ٤٨٧٠٩ | ١٠.٦٩ | ٦٣٢٠٥ | ١٠.٨٠ |
| ٢٠١١ | ١٥٨٣٠ | ١٠.٢٠ | ٢٣٣٦٦.٤ | ١٠.٣٧ |
| ٢٠١٢ | ٦٦٩٣٢.٣ | ١٠.٨٣ | ٥٣٩٤١.٦ | ١٠.٧٣ |
| ٢٠١٣ | ٥١٧٧٦ | ١٠.٧١ | ٦٥٢٨٤ | ١٠.٨١ |
| ٢٠١٤ | ١٩٩٧٦.٦ | ١٠.٣٠ | ٤٣٨١٤.٢ | ١٠.٦٤ |

**- تقدير العلاقة بين الإيرادات النفطية و الإنفاق العام فى ليبيا فى الفترة من (١٩٩٠– ٢٠١٤)**

يمكن تلخيص نتائج التقدير فى الجدول (٥)

**جدول (٥) نتائج تقدير العلاقة بين الإيرادات النفطية و والإنفاق العام فى الفترة من (١٩٩٠ – ٢٠١٤)**

| شكل العلاقة | ثابت المعادلة | معامل الإنحدار | T المحسوبة | F C | R | $R^2$ | D.W |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الخطية $Y = 3477.1 + 1.084X$ | 3477.1 | 1.084 | 14.1 | 107.845 | 0.89 | 0.90 | 1.498 |
| اللوغاريتمية المزدوجة $Lny = 1.085 + 0.907LnX$ | 1.085 | 0.907 | 23.555 | 569.05 | 0.96 | 0.96 | 1.747 |

**تقييم النموذج المقدر على النحو التالى:**

**المعايير الاقتصاديـة:**

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (١.٠٨٤) و(٠.٩٠٧) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط والانحدار اللوغاريتمى المزدوج على الترتيب، ومن خلال اختبار"ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعملات الآنحدار المقدرة عند مستوى معنوية ١%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين الإيرادات النفطية (كمتغير مستقل) والإنفاق العام (كمتغير تابع) أى أنه كلما زادت الإيرادات النفطية زاد الإنفاق العام.

**المعايير الإحصائيـة:**

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (٠.٩٠) و( ٠.٩٦) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط والانحدار اللوغاريتمى المزدوج. وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل عند مستوى معنوية ٥% وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، والانحدار اللوغاريتمى

المزدوج، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً للإيرادات النفطية على الإنفاق العام.

**بالنسبة لمعايير الاقتصاد القياسى:**

تم إجراء اختبار D.W والذى يكشف عن مدى سلامة النموذج من حيث وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء العشوائية.وبلغت قيمة إحصائية دربن واطون (١.٤٩٨) و ( ١.٣٧٤) و( ١.٧٤٧ ) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط والانحدار اللوغاريتمى المزدوج وهى تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء العشواية لأن القيمة المحسوبة لإحصائية D.W أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية D.W.

**٢- دراسة و تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية على الإنفاق الجاري فى ليبيا فى الفترة من (١٩٩٠– ٢٠١٤):**

من الجدول رقم (٦) نجد أن الإنفاق الجاري على الرغم من عدم استقراره، إلا أن فى الغالب فى إرتفاع وتصاعد مستمر طوال الفترة محل الدراسة، وفى المقابل نجد أيضا أن الإيرادات النفطية فى تصاعد مستمر خلال نفس الفترة، مما يؤكد على العلاقة الإرتباطية الطردية بين الإيرادات النفطية والإنفاق الجاري.

**جدول (٦): تطور الإيرادات النفطية والإنفاق الجاري فى ليبيا فى الفترة (١٩٩٠– ٢٠١٤) الأرقام بالمليون دينار.**

| العام | الإيرادات النفطية (x) | لوغاريتم الإيرادات النفطية | الإنفاق الجاري(y) | لوغاريتم الإنفاق الجاري |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ١٣٨٦ | ٩.١٤ | ١٣٥٠ | ٩.١٣ |
| ١٩٩١ | ١٩٩٣ | ٩.٣٠ | ١١٩٢ | ٩.٠٨ |
| ١٩٩٢ | ٢٢٣٠ | ٩.٣٥ | ١٥٠٨ | ٩.١٨ |
| ١٩٩٣ | ١٢٦٧ | ٩.١٠ | ١٥٣٤ | ٩.١٩ |
| ١٩٩٤ | ١٤١٠ | ٩.١٥ | ١٧٦٩ | ٩.٢٥ |
| ١٩٩٥ | ٢٢٨٤ | ٩.٣٦ | ٢٠٢٦ | ٩.٣١ |

| ١٩٩٦ | ٣٨٨٨ | ٩.٥٩ | ٢٤٣٤ | ٩.٣٩ |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٧ | ٣٣٥١ | ٩.٥٣ | ٣٧٧٤ | ٩.٥٨ |
| ١٩٩٨ | ٢٥٥١ | ٩.٤١ | ٣٢٧٣ | ٩.٥١ |
| ١٩٩٩ | ٣٤٤٤.٤ | ٩.٥٤ | ٢٩٦٧ | ٩.٤٧ |
| ٢٠٠٠ | ٢٢٠٣ | ٩.٣٤ | ٣١٥٣.٢ | ٩.٥٠ |
| ٢٠٠١ | ٣٦٠٣ | ٩.٥٧ | ٤٣٣٢ | ٩.٦٤ |
| ٢٠٠٢ | ٦٥٥١ | ٩.٨٢ | ٤٢١٠.٣ | ٩.٦٢ |
| ٢٠٠٣ | ٣٩٢٩ | ٩.٥٩ | ٣٥٧٧.٧ | ٩.٥٥ |
| ٢٠٠٤ | ٥٨٨١ | ٩.٧٧ | ٦٠٦٧ | ٩.٧٨ |
| ٢٠٠٥ | ١٤٠١٣ | ١٠.١٥ | ٧٢٠٣ | ٩.٨٦ |
| ٢٠٠٦ | ١٤٧٨٧ | ١٠.١٧ | ٨٠٠٤ | ٩.٩٠ |
| ٢٠٠٧ | ٢٥٤٢١ | ١٠.٤١ | ١١٨٩٠ | ١٠.٠٨ |
| ٢٠٠٨ | ٣٥٧٩٢ | ١٠.٥٥ | ١٥٢١٢ | ١٠.١٨ |
| ٢٠٠٩ | ٢٩٢٤٠ | ١٠.٤٧ | ١٦٦٩٣ | ١٠.٢٢ |
| ٢٠١٠ | ٤٨٧٠٩ | ١٠.٦٩ | ٢٥٦١٨ | ١٠.٤١ |
| ٢٠١١ | ١٥٨٣٠ | ١٠.٢٠ | ١٧٥٨٠.١ | ١٠.٢٥ |
| ٢٠١٢ | ٦٦٩٣٢.٣ | ١٠.٨٣ | ٣٦٧٣٣ | ١٠.٥٦ |
| ٢٠١٣ | ٥١٧٧٦ | ١٠.٧١ | ٤٢٥٩٨.٥ | ١٠.٦٣ |
| ٢٠١٤ | ١٩٩٧٦.٦ | ١٠.٣٠ | ٢٦٨٩٢.١ | ١٠.٤٣ |

**جدول (٧) نتائج تقدير العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق الجاري فى ليبيا فى الفترة من (١٩٩٠ – ٢٠١٤ )**

| شكل العلاقة | ثابت المعادلة | معامل الإنحدار | T المحسوبة | F C | R | $R^2$ | D.W |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الخطية $Y = 1482.4 + 0.582X$ | 1482.4 | 0.582 | 11.4 | 130.9 | 0.84 | 0.85 | 1.096 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اللوغاريتمية المزدوجة $Lny = 1.593 + 0.829LnX$ | 1.093 | 0.829 | 16.3 | 265.7 | 0.92 | 0.92 | 1.204 |

**يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى:**

**المعايير الاقتصادية:** جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (٠.٥٨٢) و(٠.٨٢٩) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط والانحدار اللوغاريتمى المزدوج على الترتيب، ومن خلال اختبار"ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعاملات الإنحدار المقدرة عند مستوى معنوية ١%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين الإيرادات النفطية (كمتغير مستقل) والإنفاق الجاري (كمتغير تابع)، أى أنه كلما زادت الإيرادات النفطية زاد الإنفاق الجاري، ويتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر الإيجابى للغيرادات النفطية على الإنفاق الجاري.

**المعايير الإحصائية:** بلغت قيمة معامل التحديد نحو (٠.٨٥) و(٠.٩٢) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط والانحدار اللوغاريتمى المزدوج والانحدار اللوغاريتمى المزدوج. وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل عند مستوى معنوية١% وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط والانحدار اللوغاريتمى المزدوج، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً للإيرادات النفطية على الإنفاق الجاري.

**بالنسبة لمعايير الاقتصاد القياسى:** تم إجراء اختبار D.W والذى يكشف عن مدى سلامة النموذج من حيث وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء العشوائية. حيث بلغت قيمة إحصائية دربن واطسون المحسوبة (١.٠٩٦) و(١.٢٠٤)، وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط والانحدار اللوغاريتمى المزدوج، وهي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء العشوائية، وفقاً

لنتائج الإنحدار البسيط والإنحدار اللوغاريتمي المزدزج، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية D.W أكبر من الأدنى لإحصائية D.W الجدولية.

**دراسة وتحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق التنموي فى ليبيا فى الفترة من (١٩٩٠– ٢٠١٠):**

من الجدول رقم (٨) نجد أن الإنفاق التنموي العام على الرغم من عدم استقراره، إلا أنه فى الغالب فى ارتفاع وتصاعد مستمر طوال الفترة محل الدراسة، وفى المقابل نجد أيضا أن الإيرادات النفطية فى تصاعد مستمر خلال نفس الفترة، مما يؤكد على العلاقة الإرتباطية الطردية بين الإيرادات النفطية والإنفاق التنموي العام.

**جدول (٨): تطور الإيرادات النفطية والإنفاق التنموي فى ليبيا فى الفترة (١٩٩٠– ٢٠١٠) الأرقام بالمليون دينار.**

| العام | الإيرادات النفطية (x) | لوغاريتم إيرادات النفط | الإنفاق التنموي العام(y) | لوغاريتم الإنفاق التنموي |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ١٣٨٦ | ٩.١٤ | ٦٥٩ | ٨.٨٢ |
| ١٩٩١ | ١٩٩٣ | ٩.٣٠ | ٤٨٧ | ٨.٦٩ |
| ١٩٩٢ | ٢٢٣٠ | ٩.٣٥ | ٦٤٠ | ٨.٨١ |
| ١٩٩٣ | ١٢٦٧ | ٩.١٠ | ٥٧٤ | ٨.٧٦ |
| ١٩٩٤ | ١٤١٠ | ٩.١٥ | ٥٠٧.٣ | ٨.٧٠ |
| ١٩٩٥ | ٢٢٨٤ | ٩.٣٦ | ٣١٨.٦ | ٨.٥٠ |
| ١٩٩٦ | ٣٨٨٨ | ٩.٥٩ | ٦٦٧.٦ | ٨.٨٢ |
| ١٩٩٧ | ٣٣٥١ | ٩.٥٣ | ٨٦٠.١ | ٨.٩٣ |
| ١٩٩٨ | ٢٥٥١ | ٩.٤١ | ٥٨٨.٩ | ٨.٧٧ |
| ١٩٩٩ | ٣٤٤٤.٤ | ٩.٥٤ | ١٠٠١ | ٩ |
| ٢٠٠٠ | ٢٢٠٣ | ٩.٣٤ | ١٥٤١ | ٩.١٩ |
| ٢٠٠١ | ٣٦٠٣ | ٩.٥٧ | ١٥٣٩ | ٩.١٩ |
| ٢٠٠٢ | ٦٥٥١ | ٩.٨٢ | ٣٧٠١.٧ | ٩.٥٧ |
| ٢٠٠٣ | ٣٩٢٩ | ٩.٥٩ | ٢٥٣٠ | ٩.٤٠ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٤ | ٥٨٨١ | ٩.٧٧ | ٣٥٨١ | ٩.٥٥ |
| ٢٠٠٥ | ١٤٠١٣ | ١٠.١٥ | ١٠٢٧٢ | ١٠.٠١ |
| ٢٠٠٦ | ١٤٧٨٧ | ١٠.١٧ | ١١٠٣٩ | ١٠.٠٤ |
| ٢٠٠٧ | ٢٥٤٢١ | ١٠.٤١ | ١٨٩٩٣ | ١٠.٢٨ |
| ٢٠٠٨ | ٣٥٧٩٢ | ١٠.٥٥ | ٢٨٩٠٣ | ١٠.٤٦ |
| ٢٠٠٩ | ٢٩٢٤٠ | ١٠.٤٧ | ١٨٩٨٤ | ١٠.٢٨ |
| ٢٠١٠ | ٤٨٧٠٩ | ١٠.٦٩ | ٢٣٧٢٩ | ١٠.٣٨ |

**- تقدير العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق التنموي العام فى ليبيا فى الفترة من (١٩٩٠– ٢٠١٠)**

**جدول (٩) نتائج تقدير فى الفترة من ( ١٩٩٠ – ٢٠١٠ )**

| شكل العلاقة | ثابت المعادلة | معامل الإنحدار | T المحسوبة | F C | R | $R^2$ | D.W |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اللوغاريتمية المزدوجة $Lny = -2.860 + 1.256LnX$ | -2.860 | 1.256 | 14.2 | 202.4 | 0.91 | 0.91 | 1.093 |

**يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى:**

**المعايير الاقتصادية:** جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (١.٢٥٦) وفقا لنتائج والانحدار اللوغاريتمى المزدوج، ومن خلال اختبار"ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعاملات الإنحدار المقدرة عند مستوى معنوية١%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين االإيرادات النفطية (كمتغير مستقل) والإنفاق التنموي العام (كمتغير تابع)، أى أنه كلما زادت الإيرادات النفطية زاد الإنفاق التنموي العام.

**المعايير الإحصائية:** بلغت قيمة معامل التحديد نحو (٠.٩١) وفقا لنتائج الانحدار اللوغاريتمى المزدوج. وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل عند مستوى

معنوية١% وفقا لنتائج الانحدار اللوغاريتمى المزدوج، ،مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً للإيرادات النفطية على الإنفاق التنموي العام.

**بالنسبة لمعايير الاقتصاد القياسى:** تم إجراء اختبار D.W والذى يكشف عن مدى سلامة النموذج من حيث وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء العشوائية.وبلغت قيمة إحصائية دربن واطسون (١.٠٩٣) وفقا لنتائج الانحدار اللوغاريتمى المزدوج، وهى تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء العشوائية لأن القيمة المحسوبة لإحصائية D.W أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية D.W.

## النتائج والتوصيات:

**وقد توصلت الدراسة إلى إستنتاجات، من أهمها:**

١- هناك علاقة معنوية وطردية بين عوائد النفط والنفقات العامة في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٤. حيث كلما زادت الإيرادات النفطية المخصصة للموازنة العامة بوحدة واحدة، زاد الإنفاق العام بنحو ١.٠٨٤ وحدة، ويزداد الإنفاق الجاري بنحو ٠.٨٢٩ وحدة ، والإنفاق التنموي بنحو ١.٢٥٦ وحدة.

٢- إرتباط السياسة المالية في ليبيا بالإيرادات النفطية جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى عدم إستقرارها، ومن ثم عدم إستقرار عمليات التمويل لأقسام الإنفاق العام.

٣- المبالغة في الإنفاق الجاري من أهم الأسباب في فشل السياسة المالية في ليبيا، نتيجة التقديرات الخاطئة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

٤- عدم تركيز السلطة المالية في ليبيا على دور العوائد غير النفطية في الموازنة العامة خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٤، حيث أن السياسة المالية في ليبيا لاتزال تعتمد كلياً على الإيرادات النفطية المخصصة لها من عوائد الصادرات النفطية في تغطية نفقاتها العامة.

**التوصيات:**

١- يجب على الدولة الليبية التركيز على الإيرادات غير النفطية بتفعيل نظام تحصيل ضريبي جيد.

٢- يجب على السلطة المالية وضع ميزانية سليمة يتم فيها الربط بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، بحيث ينم إعداد دراسات خاصة كل عام، تهدف إلى توقع عوائد الميزانية من عائدات النفط من أجل ضمان الإستقرار في الاقتصاد الليبي.

٣- يجب إعادة توزيع المخصصات من العوائد النفطية بالشكل الأمثل بين مختلف أقسام الإنفاق العام، مع إعطاء أهمية خاصة للإنفاق التنموي في جميع الأنشطة الإقتصادية المكونة للاقتصاد الليبي.

## المراجع:

([i])Ugo Fasano and Qing Wang (2002), "Testing The Relationship Between Government Spending and Revenue: Evidence From Gcc Countries", International Monetary Fund, (IMF Working Paper), Pp. 1-26. On the website: https://www.imf.org.

([ii])Elanshasy,A(2009), "Oil price and economic growth in oil-exporting countries" working paper, collage of busness and economics, United Arab Emirates University, P.4. http://www.usaee.org.

(٣) عبد الفتاح عبدالسلام أبوحبيل (٢٠٠٣)، " الموارد النفطية والتنمية المستديمة "، الاقتصاد الليبي وتجنيب ايرادات النفط ( رؤية مستقبلية)، كلية الاقتصاد والمحاسبة، سرت- ليبيا، ص ٢٠.

([iv]) محمود داغر (٢٠٠١)، " الانفاق العام ومعضلة النقد الاجنبي في الاقتصاد الليبي"، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي، المجلد الثاني عشر، العدد ١، ٢، ص ٨٨- ٩٠.

(٥) علي مزرا، علي خضير مرزا، " ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة "، دراسات اقتصاد، المؤسسة العربية للدراسات الاقتصادية، بيروت لبنان، ٢٠١٢،، ص ١٧٦.

(٦) محمود محمد الداغر (٢٠٠٣)، " إمكانيات التجنيب وضرورات التنويع في الاقتصاد الليبي "، الاقتصاد الليبي وتجنيب ايرادات النفط ( رؤية مستقبلية)، جامعة سرت، كلية الاقتصاد والمحاسبة، ص ٣٦

(٧) صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦)، " استراتيجية متوسطة الاجل للاصلاح الاقتصادي "، على الموقع الالكتروني: http://cbl.gov.ly/pdf

(٨) نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.